

جامعة القاهرة  
كلية الإعلام  
مركز بحوث الرأي العام

ملخصات الأوراق البحثية لندوة:  
"بحوث الرأي العام وثورة ٢٥ يناير"

٨ ربيع أول ١٤٣٤هـ / ٢٠ يناير ٢٠١٣م

## افتتاحية العدد الخاص من المجلة المصرية لبحوث الرأي العام<sup>(١)</sup>

تُمثل ثورة الخامس والعشرين من يناير الحدث الأبرز في المجتمع المصري منذ بداية الألفية الثالثة حيث أضحت تلك الثورة البيضاء نموذجاً جلياً لظاهرة الرأي العام الفاعل والقادر على تغيير واقعه السياسي والمجتمعي من خلال عملية تحول جذرية من الديكتاتورية إلى الديمقراطية وحرية التعبير. وثمة اتفاقٌ لدى الخبراء والباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية بأن الرأي العام هو "صوت الشعب" وكلما كان الرأي العام ناضجاً؛ زادت قدرته على تغيير مجتمعه نحو آفاقٍ أكثر رحابةً وتقدماً على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وتجدر الإشارة إلى أن مجال الرأي العام هو من المجالات البحثية البيئية حيث دأب العديد من الباحثين في علوم الاجتماع والسياسة والإعلام على دراسة تلك الظاهرة-أي الرأي العام- والوقوف على المتغيرات والروافد التي تساهم في تشكيلها والتأثير في بنيتها المعرفية والوجدانية والسلوكية؛ وبخاصة إبان الأحداث الضخمة والمصيرية كما هو الحال في ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م.

ويهتم مركز بحوث الرأي العام بكلية الإعلام اهتماماً بالغاً بالرصد العلمي والموضوعي لظاهرة تشكيل الرأي العام في مصر وتطورها عبر الزمن. وفي ضوء هذا الاهتمام يُصدر المركز عدداً خاصاً من المجلة المصرية لبحوث الرأي العام لعرض الأوراق البحثية التي اهتمت برصد وقياس دور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام بشأن أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير وتداعياتها المختلفة على المجتمع المصري. وتطرح الأوراق البحثية التي ينطوي عليها العدد الحالي من المجلة المصرية لبحوث الرأي العام عدداً من النتائج المتعلقة بالممارسات الإعلامية لوسائل الإعلام المصرية إبان ثورة ٢٥ يناير وما بعدها، ودور وسائل الإعلام في تشكيل الاستجابات المعرفية والوجدانية للرأي العام المصري بشأن ثورة ٢٥ يناير وتداعياتها، فضلاً عن قياس تأثيرات عدد من المتغيرات والعوامل المهمة التي تؤثر في تشكيل ظاهرة الرأي العام المصري وأبرزها: حدود الاعتماد على كلٍ من وسائل الإعلام التقليدية والحديثة بوصفها مصادر أولية للمعلومات عن ثورة ٢٥ يناير، ومستويات الثقة في مضامين تلك الوسائل، وطبيعة الخطاب الإعلامي الذي وظفته وسائل الإعلام ذاتها للتأثير في معارف الرأي العام واتجاهاته نحو أحداث ثورة ٢٥ يناير وتطوراتها، وتأثيراتها المختلفة على المجتمع المصري.

وختاماً ينبغي الإشارة إلى أن العلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام وثورة ٢٥ يناير تحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث لسبر أغوارها، والوقوف عن كثب على العوامل والمتغيرات التي تُغذي ظاهرة الرأي العام إبان الأحداث المصيرية في المجتمع المصري.

والله تعالى من وراء القصد وهو جلّ جلاله ولي التوفيق.

(1) الأستاذ الدكتور/ خالد صلاح الدين، مدير مركز بحوث الرأي العام.

## د/ عادل عبد الغفار<sup>(٢)</sup>: اعتماد الجمهور المصرى على القنوات الفضائية الإخبارية فى متابعة أحداث ثورة ٢٥ يناير وتطوراتها

تناول هذا البحث الفضائيات الإخبارية التى اعتمد عليها الجمهور المصرى فى متابعة أحداث ثورة ٢٥ يناير وتطوراتها فى إطار مصادر المعلومات المختلفة، وذلك بالتطبيق على عينة غير احتمالية قوامها ٤٠٠ مبحوثاً من الجمهور العام بالقاهرة الكبرى على اختلاف خصائصه الديموجرافية من العاملين بوزارات البيئة والإعلام والتعليم العالى وجامعة القاهرة، باستخدام صحيفة الاستقصاء أداة لجمع البيانات.

وخلصت نتائج البحث إلى تفوق مصادر المعلومات العربية المتمثلة فى القنوات الإخبارية (العربية - الجزيرة) يليها الإعلام الخاص المصرى (قنوات خاصة - صحف خاصة) والإنترنت، وأخيراً المصادر الأجنبية (BBC عربى، CNN).

كما انتهت الدراسة إلى ضعف مستوى الأداء المهنى لقناة النيل للأخبار فى تغطية أحداث الثورة مقابل ارتفاع مستوى الأداء المهنى للقنوات العربية (العربية، الجزيرة) والقنوات الأجنبية (CNN, BBC) وهو ما أدى إلى ضعف الاعتماد بشكل ملحوظ على قناة النيل للأخبار.

وقد حددت نتائج الدراسة أهم المتغيرات المؤثرة فى اختيارات الجمهور المصرى للقنوات الإخبارية لمتابعة أحداث الثورة وتطوراتها، وتمثلت فى الصور الذهنية المنطبعة عن القنوات الإخبارية فى ضوء الخبرة السابقة فى مشاهدة هذه القنوات، ومستوى الأداء المهنى فى تغطية أحداث الثورة وتطوراتها، ومواقف هذه القنوات من الثورة سلباً وإيجاباً، إضافة إلى مشاركة أفراد الجمهور وجماعاتهم المرجعية فى أحداث وفعاليات الثورة، وكذلك الخصائص الديموجرافية لأفراد العينة.

وفى ضوء ما انتهت إليه نتائج الدراسة من تواضع أداء قناة النيل للأخبار كمصدر للمعلومات حول أحداث الثورة مقارنة بغيرها من القنوات الإخبارية العربية والأجنبية، خلصت الدراسة إلى رؤية مستقبلية متعددة الأبعاد للنهوض بمستوى الأداء الإخبارى للقناة على مستوى الرؤية العامة والقيم المهنية والعنصر البشرى والدعم التكنولوجى والنظام الإدارى والمالى، بما يسهم فى تمكين قناة النيل للأخبار من المنافسة الإقليمية والدولية لتقديم صوت مصر ورؤيتها للأحداث الجارية الوطنية والإقليمية والدولية.

وإذا كانت نتائج الدراسة قد أشارت إلى أهمية الإنترنت كمصدر للمعلومات حول أحداث الثورة خاصة بين الشباب، فإن ذلك يثير عدداً من موضوعات البحوث المستقبلية التى يأتى

(2) استاذ الرأي العام - قسم الإذاعة والتلفزيون - كلية الإعلام - جامعة القاهرة.

فى مقدمتها أهمية المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت كمصدر للمعلومات حول الأحداث الجارية عموماً وعن الأزمات خصوصاً، إضافة إلى دراسة أهمية مواقع التواصل الاجتماعى على شبكة الإنترنت كمصدر للمعلومات من ناحية، وكآلية للمشاركة والتواصل والتفاعل بالرأى بين أفراد الجمهور من ناحية أخرى، إضافة إلى كونها أداة لرصد اتجاهات الرأى العام نحو السياسات والقرارات الحكومية.

### د/ هبة شاهين<sup>(٣)</sup>: مصداقية القنوات التلفزيونية الإخبارية خلال الأزمات

#### " دراسة حالة للتغطية الإعلامية لثورة ٢٥ يناير "

تسعى هذه الدراسة إلى رصد اتجاهات الجمهور المصرى نحو مصداقية القنوات التلفزيونية الإخبارية (المصرية والعربية والدولية) خلال الأزمات بالتطبيق على التغطية الإعلامية لثورة ٢٥ يناير والتعرف على مدى اعتماد الجمهور المصرى على القنوات التلفزيونية الإخبارية كمصادر للمعلومات المتعلقة بالثورة وتداعياتها ودوافع اعتماد الجمهور المصرى على القنوات التلفزيونية الإخبارية والتأثيرات الناتجة عن الاعتماد، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١. تصدرت قنوات العربية والجزيرة قائمة القنوات الإخبارية العربية والدولية التى يعتمد عليها المبحوثون فى متابعة الأخبار المتعلقة بثورة ٢٥ يناير بوزن مئوى مرجح يبلغ ٣٠.١% و ٢٩.٤% لكل منهما على الترتيب، مما يوضح نجاح القنوات الفضائية العربية فى تبوء مكانة رئيسية لدى الجمهور المصرى متفوقة على مثيلاتها من القنوات الإخبارية المصرية والدولية، احتلت قناة BBC المرتبة الثالثة من حيث ترتيب أهمية القنوات الإخبارية بشكل عام والمرتبة الأولى من حيث القنوات الإخبارية الدولية بوزن مئوى مرجح يبلغ ١٨.٧%.
٢. برزت قناة BBC فى مقدمة القنوات الإخبارية من حيث إجمالى المصداقية بوزن نسبى ٩٥.١٢% يليها قناة العربية بوزن نسبى ٩٢.٨% فالجزيرة بوزن نسبى ٩٠.٤% وقناة CNN بوزن نسبى ٩٠.٢٨%، بينما جاءت قناة النيل للأخبار فى ذيل قائمة القنوات الإخبارية من حيث توافر مكونات المصداقية المختلفة بوزن نسبى ٦٣% نظراً لافتقاد القناة عناصر المصداقية والمهنية فى تغطيتها الإخبارية المتحيزة لأحداث الثورة المصرية بوصفها أداة النظام فى تشويه الثورة والتحريض على الثوار، وبدلاً من أن تكون المصدر الأول لتغطية الأخبار المتعلقة بالشأن المصرى بالنسبة للجمهور المصرى، فقدت القناة مكانتها وفشلت فى تلبية احتياجات الجمهور المصرى فى ظل الأزمة.
٣. عكست مؤشرات ثقة الجمهور المصرى فى القنوات التلفزيونية الإخبارية اختلافاً عن مؤشرات الاعتماد على هذه القنوات، فرغم احتلال قنوات العربية والجزيرة لقائمة أهم القنوات الإخبارية التى

(3) استاذ الإعلام - قسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة عين شمس.

يتابع المبحوثون من خلالها الأحداث، إلا أن هذا الاعتماد لم يقابل المرتبة نفسها من المصادقية بل تقدمت قناة BBC لتصدر قائمة القنوات الإخبارية الأكثر مصداقية وتلتها قناة العربية ثم الجزيرة.

٤. تصدر دافع الفهم قائمة دوافع اعتماد المبحوثين على القنوات التلفزيونية الإخبارية كمصادر للأخبار المتعلقة بثورة ٢٥ يناير، وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية الاعتماد حيث يتزايد اعتماد المبحوثين على وسائل الإعلام في ظل ظروف التهديد وعدم الاستقرار في البيئة المحيطة بهدف الفهم الذى يساعد في التخفيف من حدة الغموض والقلق، وجاء دافع التوجيه في المرتبة التالية بوزن في اطار حرص المبحوثين على توجيه أفعالهم واتخاذ القرارات المناسبة والتعامل مع المواقف الصعبة، بينما جاء دافع التسلية في المرتبة الأخيرة من قائمة دوافع اعتماد المبحوثين على القنوات التلفزيونية الإخبارية.

٥. تصدر التأثيرات الوجدانية قائمة تأثيرات اعتماد المبحوثين على القنوات التلفزيونية الإخبارية كمصادر للأخبار المتعلقة بثورة ٢٥ يناير في ظل التعاطف مع ضحايا الثورة من الشهداء وفي ظروف الخوف من الانفلات الأمنى والتدهور الاقتصادى في أعقاب الثورة، وجاءت التأثيرات الإدراكية في المرتبة التالية في اطار حرص المبحوثين على معرفة أسباب الأزمة ونتائجها ودعم مواقفهم وآرائهم حولها، بينما جاءت التأثيرات السلوكية في المرتبة الأخيرة من قائمة تأثيرات اعتماد المبحوثين على القنوات التلفزيونية الإخبارية.

٦. أبرزت نتائج الدراسة اشكالية افتقاد قناة النيل الإخبارية للمصداقية من وجهة نظر الجمهور المصرى فى تغطيتها لأحداث ثورة ٢٥ يناير مما يؤثر على ثقة الجمهور المصرى فى وسائل اعلامه المحلية ويؤدى إلى انصراف الجمهور إلى القنوات الإخبارية العربية والدولية الأخرى لإشباع احتياجاته المعرفية فى ظل الأزمة، ويعيد هذا الأمر إلى الأذهان تجربة مكررة من اعلام ١٩٦٧ بثوب جديد.

مما سبق، تطرح الدراسة تساؤل هام عن الواقع الحالى للإعلام التلفزيونى المصرى بعد شهور من قيام الثورة، وهل استطاع معالجة أخطائه واستعادة مشاهديه؟ أم استمر التخطيط الإعلامى وغياب الرؤية وفوضى الأداء؟ وفى محاولة للإجابة عن هذا التساؤل تبرز أزمة الإعلام ضمن تحديات أخرى تواجه المرحلة الانتقالية فى مصر بالمساواة مع الأزمة الاقتصادية والانفلات الأمنى وحالة الاحتقان الطائفى وتشير مؤشرات الواقع التلفزيونى الحالى فى مرحلة ما بعد الثورة إلى استمرار أزمة الإعلام التلفزيونى الرسمى فى مرحلة ما بعد الثورة بحيث تعدت الأزمة حدود المسؤولين إلى عامة الناس فى الشارع وطالت الأزمة وسائل الإعلام المصرية الحكومية والخاصة، توصى الدراسة بضرورة اهتمام القائمين على وسائل الإعلام الوطنية بالعمل على تعزيز مصداقية الإعلام المصرى واعلاء قيم الدقة والحياد والشمول والصدق وتلبية احتياجات الجمهور والتعبير عن مختلف الآراء بهدف الاسهام فى بناء صناعة اعلامية وطنية عصرية تعيد ثقة الجمهور المصرى فى اعلامه الوطنى فى ظل الأزمة المصرية الراهنة.

## د/ سمية عرفات<sup>(٤)</sup>: العلاقة بين استخدام الجمهور المصري للقنوات الفضائية والإنترنت خلال ثورة ٢٥ يناير والتأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية

سعت هذه الدراسة إلى الوقوف على حجم الإسهام الذي تؤديه كل من الفضائيات والإنترنت في إمداد الجمهور المصري بالمعلومات عن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والعلاقة بين استخدام هاتين الوسيلتين وبين التأثير على الجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية لأفراد الجمهور في إطار نظرية "الاعتماد على وسائل الإعلام"، وبالتطبيق على عينة من ٤٠٠ مبحوث من الجمهور المصري المتنوع من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي من محافظتى القاهرة والشرقية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج:

١. المتابعة المستمرة من جانب معظم أفراد العينة لأحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على اختلاف أعمارهم ومستواهم التعليمي من الذكور والإناث ومن المقيمين بالقاهرة أو المحافظات، وهو ما يتفق مع أهمية الحدث الذي أثر عليهم جميعاً، ومن ثم كان حرصهم على متابعته باستمرار للوقوف على تطورات الحدث.

٢. تفوق الفضائيات العربية - لاسيما الجزيرة والعربية - على سائر الوسائل الأخرى كمصادر للمعلومات عن أحداث الثورة لدى الجمهور المصري، فيما جاء الإنترنت في ترتيب متوسط، وهو ما يشير إلى تعاضد دور الفضائيات في قدرتها على جذب الجمهور، وفي الوقت نفسه ظهور الإنترنت كوسيلة غير تقليدية استطاعت أن يكون لها دور كمصدر للحصول على المعلومات وتبادلها - لاسيما وقت الأزمات، وهو ما كان واضحاً من خلال استخدام الجمهور لبعض المواقع - خاصة الفيسبوك - الذى حظى بنسبة استخدام أعلى لتمتعه بمزايا يتفوق بها عن غيره من مواقع التواصل الإجتماعي الأخرى.

٣. جاءت عوامل التغطية الفورية للأحداث، والثقة بالوسيلة في مقدمة أسباب تفضيل الجمهور لاستخدام وسائل معينة، هذا إلى جانب عوامل أخرى تتمثل في "الإنفراد ببعض الحقائق"، و"تقديم تحليلات وتفسيرات للحدث"، و "التنوع في عرض الآراء"، و"الموضوعية التوازن"، وهو ما يكشف أهمية تلك العوامل في تفضيل وسيلة دون أخرى.

٤. لعبت وسائل الإعلام دوراً في مساعدة معظم أفراد العينة على تكوين رأى لهم يتعلق بالثورة وما يرتبط بها من أحداث، علاوة على دورها في التأثير على معارف ووجدان وسلوك نسبة كبيرة من أفراد العينة.

٥. وجود علاقة بين كثافة استخدام كل من الفضائيات والإنترنت، والتقييم الإيجابي لهما، وهو ما يفسر العلاقة بين رأى المبحوثين الإيجابي بشأن قنوات الجزيرة والعربية على سبيل المثال وكثافة استخدامهم لهاتين القنوات، وكذلك الحال فيما يتعلق بموقع الفيسبوك .

(4) استاذ مساعد الإعلام - قسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة بنها.

## توصيات الدراسة:

- وبناءً على النتائج التفصيلية للدراسة، يمكن الإشارة إلى المجموعة التالية من التوصيات :
١. نظراً لأن موضوعية الوسيلة ومصداقيتها ودقتها في عرض الموضوعات والحقائق عوامل أساسية وضرورية تدفع بأفراد الجمهور إلى الثقة بالوسيلة ومن ثم يؤثر على تقييمها بالإيجاب أو السلب من جانب الأفراد ويدفع بهم إلى تفضيل التعرض لوسيلة دون أخرى، لذا يتحتم على وسائل الإعلام - ولاسيما الفضائيات - والقائمين عليها مراعاة تلك العوامل عند تقديمهم للرسالة الإعلامية فلا يتم عرض وجهة نظر دون أخرى، وألا يتم التحيز لجانب معين من الموضوع أو القضية، أو عرض مشوه للموضوع، وهو ما لمسناه في بداية ثورة ٢٥ يناير من جانب بعض وسائل الإعلام - لاسيما الفضائيات المصرية الحكومية - وهو مادفع العديد من أفراد الجمهور إلى التحول عنها لمتابعة قنوات أخرى كالجزيرة والعربية لمعرفة الحقيقة، حيث تبين من نتائج الدراسة أن هاتين القناتين حظيتا بنسبة تفضيل ومشاهدة مرتفعة، بالإضافة إلى لجوء معظم المبحوثين إلى البحث عن مصادر أخرى في حالة تعارض الحقائق والمعلومات، والسعى للمقارنة بين ما تقدمه كل وسيلة لتكوين رأى صائب حول الموضوع.
  ٢. إيقاف الحرب الإعلامية بين الفضائيات، حيث تسعى العديد من القنوات إلى جذب الجمهور من خلال عرض لقاءات بين شخصيات مثيرة للجدل ليس بهدف تقديم الرأى والرأى الآخر على أسس أخلاقية تهدف إلى العرض المتوازن، وإنما من منطلق إشعال النيران، وخلق أزمت مفتعلة، وتأجيج الصراعات، وبعض تلك القنوات يخدم أهدافا معينة، وبعضها يتركز هدفه على مجرد التنافس على اجتذاب وتشويق الجمهور للحصول على كثافة مشاهدة أكبر لتلك القناة، ومن ثم تكون النتيجة هي إحداث بلبلة وتشويش لدى أفراد الجمهور من حيث المعلومات التي يستقونها من تلك الوسائل، والتي تؤثر بدورها على اتجاهاتهم وسلوكياتهم.
  ٣. يلزم تقديم دورات تدريبية للقائمين بالاتصال بالقنوات الفضائية المصرية- خاصة معدى البرامج ومقدميها - حتى يتم توصيل المعلومة الصحيحة المتوازنة، وبأسلوب مبسط حتى تصل إلى كافة فئات الجمهور، ولاسيما الشباب الذين لعبوا دوراً في قيام الثورة، ويسعون إلى المشاركة في الحياة السياسية، والكثير منهم لا يزال في مرحلة تكوين فكر معين، فمن حقه على القائم بالاتصال أن يساعده على ذلك من خلال استضافة شخصيات مثقفة أمينة واعية، تشعر بالمسئولية الإجتماعية تجاه الوطن وأبنائه، شخصيات تحظى بالقبول وتجيد ثقافة الحوار ومهارة الإتصال مع الآخر، وليس من خلال التركيز على مجموعة من الشخصيات المحددة بعينها، تتناقل بين الفضائيات، ولا هم لها إلا التآلق أو بث فكر معين لخدمة أهداف معينة.

## د/ وسام نصر<sup>(٥)</sup>: استخدامات المرأة المصرية لشبكة الإنترنت والإشباع المتحققة لديها بالتطبيق على "أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م"

سعت الدراسة إلى محاولة التعرف على عادات وأنماط ودوافع استخدام المرأة المصرية لشبكة الإنترنت، وما يحققه لها من إشباع في المجالات المعرفية والوجدانية والاجتماعية، مع التطبيق على أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وفي إطار ذلك تستهدف الدراسة اختبار مدى تأثير بعض العوامل الوسيطة على دوافع استخدام المرأة المصرية للإنترنت، وكذلك الإشباع المتحققة لديها، ومن هذه العوامل (معدل الاستخدام اليومي والأسبوعي للإنترنت، سنوات الخبرة فيما يتعلق باستخدام الإنترنت، الاتجاهات نحو هذه الوسيلة، الشعور بالعزلة، الرقابة الأسرية، المستوى الاجتماعي الاقتصادي للمرأة، مستواها التعليمي، السن، نوعية المهن التي تمارسها، حالتها الاجتماعية). وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (٤٠٠) امرأة مصرية في المرحلة العمرية من ١٨ سنة فأكثر في إطار محافظات القاهرة والجيزة وحلوان و ٦ أكتوبر.

### النتائج العامة للدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، التي تلقي الضوء على عادات وأنماط ودوافع استخدام المرأة المصرية لشبكة الإنترنت بوجه عام وأثناء ثورة ٢٥ يناير، والإشباع التي تحققت لها نتيجة هذا الاستخدام في الحالتين، ومن أهم هذه النتائج مايلي:

١. فيما يتعلق بمدى التغير الذي يمكن أن تكون قد أحدثته ثورة ٢٥ يناير وأحداثها المتلاحقة في معدلات استخدام المرأة للإنترنت، فقد كشفت النتائج عن أن النسبة الأكبر ممن يستخدمونه فيما يتعلق بالثورة، وتبين أيضاً أن نسبة كبيرة منهن قد غيرت الثورة من معدلات استخدامهن للإنترنت، إذ أصبحن يستخدمونه بشكل أكبر في مرحلة ما بعد الثورة لمتابعة تطوراتها والمشاركة في مجرياتها بالرأي والسلوك الفعلي، بل تبين وجود نسبة ١٤.٧% من النساء قد استخدمن الإنترنت بشكل فاعل في مرحلة الإعداد للثورة والدعوة للمظاهرات السلمية.
٢. أظهرت النتائج فيما يتعلق بمجالات الاعتماد، تصدر العوامل الدافعية المتعلقة بالتواصل مع الآخرين، والبحث العلمي، والبحث عن المعلومات والحصول عليها فضلاً عن التسلية والترفيه لمقدمة المجالات التي تعتمد المبحوثات على الإنترنت في تحقيقها.
٣. وفيما يختص بمدى تعرض المرأة لضغوط رقابية من جانب الأسرة أثناء استخدامها للإنترنت، فقد تبين أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثات لا يتعرضن لرقابة أو ضغوط من قبل أسرهن، في حين أن ٢٥.٩% منهن يتعرضن لهذه الضغوط بدرجات وأنماط مختلفة. كما أشارت النتائج

(5) مدرس الإعلام - قسم الإذاعة والتلفزيون - كلية الإعلام - جامعة القاهرة.



- بوجه عام إلى أن الثورة لم تكن عاملاً مغيراً بشكل كبير للقيود التي قد تضعها بعض الأسر على بناتها بغرض حمايتهن من سلبيات ومخاطر هذه الوسيلة.
٤. وفيما يتعلق بعادات وأنماط استخدام المرأة المصرية للإنترنت، واتفاقاً مع أساليب التنشئة الاجتماعية التي تنتهجها الأسرة المصرية مع أبنائها وخاصة الإناث منهم؛ فقد أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من المبحوثات يستخدمن الإنترنت في المنزل، وبالنسبة لنوعية المواقع الإلكترونية التي ترتادها المرأة المصرية بوجه عام، فقد أظهرت النتائج أن "المواقع الإخبارية المحلية والعالمية" حازت على أعلى نسبة من اختيارات المبحوثات، تلاها مواقع التواصل الاجتماعي، ثم المواقع الترفيهية، تلتها المواقع المتخصصة في شؤون المرأة، تلاها بفارق نسبي ضئيل المواقع العلمية ثم المواقع الدينية. وتشير النسب المرتفعة لهذه الاختيارات في غالبيتها إلى الاهتمامات الجادة التي تدفع المرأة المصرية للدخول على الشبكة العنكبوتية.
٥. نظراً لطبيعة ما فرضته ظروف الثورة من دوافع نفعية تتعلق معظمها بمراقبة البيئة وإبداء الرأي، فقد جاءت نوعية الإشباعات المتحققة من استخدام الإنترنت آنذاك متسقة مع هذه الدوافع إلى حد كبير، إذ غلبت الإشباعات التوجيهية على أي إشباعات أخرى، حيث جاء "رفع درجة الوعي بما يحدث داخل المجتمع المصري" في مقدمة الإشباعات التوجيهية، تلاه بفارق بسيط "تبادل الآراء ووجهات النظر مع الآخرين في كل الأمور المتعلقة بالثورة"، ثم "التعبير عن الرأي بجرأة ووضوح".

#### توصيات الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات ، وهي:
١. عدم حظر استخدام الإنترنت وتطبيقاته المختلفة عن المرأة، والاستعاضة عن ذلك بفتح حوار جلي في القضايا التكنولوجية المختلفة بين الآباء والأبناء لتعلم أخلاقيات استخدام التكنولوجيا وبالأخص تكنولوجيا الإنترنت، وتأهيل المرأة جيداً للتعامل الإيجابي مع هذه التكنولوجيا، وتوظيفها في خدمة إمكاناتها وطموحاتها.
  ٢. ضرورة توعية المرأة على حسن استخدام الإنترنت في رفع مستواها العلمي والثقافي والتربوي والتحصيل الدراسي والتأهيل الوظيفي من خلال برامج علمية تطبيقية لإبراز الفائدة الحقيقية من استخدام الإنترنت.
  ٣. إثراء المحتوى العربي على الإنترنت على كافة المحاور، لإتاحة فرص التعلم والتنقيف والتدريب للمرأة المصرية التي لا تجيد سوى اللغة العربية.
  ٤. الاستفادة مما أظهرته الدراسة من الاتجاهات الإيجابية السائدة بين النساء المصريات نحو الإنترنت لزيادة دافعية الاستخدام ومجالاته من ناحية، ولتعظيم الاستفادة من الإنترنت من ناحية أخرى.

## د/ ماجدة عبد المرزى محمد سليمان<sup>(٦)</sup> "أطر التغطية الإخبارية لأحداث الانفلات الأمني في الصحف القومية اليومية في الفترة من ٢٨ يناير حتى ١٥ يونيو ٢٠١١م"

اهتمت هذه الدراسة برصد وتحليل وتفسير أطر معالجة الصحف المصرية اليومية (الأهرام، والأخبار، والجمهورية) لأحداث الانفلات الأمني في الفترة من ٢٨ يناير وحتى ١٥ يونيو ٢٠١١م، بهدف الكشف عن آليات وإستراتيجيات التغطية الخبرية والتي قدمت من خلالها منظومة الصحافة المسماة بالقومية لإحداث الانفلات الأمني، والتي يواجهها المجتمع المصري حالياً وإلى مدى تتفق أطر التغطية الخبرية لهذه المنظومة مع أهمية تلك القضية من ناحية ومع طبيعة الدور الذي يجب أن يقوم به الإعلام في إدارة الأزمات والكوارث من ناحية أخرى وإلى مدى جاءت هذه التغطية والمعالجة الخبرية معبرة عن نمط ملكية هذه الصحف.

### نتائج الدراسة

١. كشفت نتائج الدراسة التحليلية عن وجود خلل في ممارسة الأدوار والوظائف التي ينبغي أن تهتم بها منظومة الصحافة المصرية ككل والصحف القومية اليومية، حيث اتضح من تتبع المعالجات الإخبارية لأحداث الانفلات الأمني سيطرة الخبر الصحفي على باقي الأشكال الصحفية الخبرية، مما يكشف عن ضعف في قدرة منظومة الصحافة القومية اليومية على توظيف المعلومات في توعية وتوجيه القراء وحثهم على المشاركة في استخدام المعلومات في مواجهة الأزمة، فضلاً عن ضعف الدور الرقابي للصحافة القومية اليومية في ظل الاكتفاء بدور المرآة العاكسة للأحداث وليس الدور الفعال والمشارك في حل مشكلات المجتمع.
٢. اتسمت التغطية الإخبارية لصحف الدراسة الثلاث بالافتقار إلى التحليل والتفسير اللازم لفهم الأحداث، كما افتقرت هذه المعالجة إلى تقديم الخلفيات وربط الأحداث بسياقاتها الاجتماعية والسياسية، مما جعل هذه المعالجات تبدو جزئية ومبتورة ومعزولة عن سياقها مما يطرح إشكالية تتعلق بمدى قدرة هذه المعالجات على الوفاء بحق القارئ في المعرفة والمشاركة وتكوين الرأي وتحقيق وظائف الفهم ونشر الثقافة وزيادة مستوى الوعي وأداء دور تنموي فاعل في المجتمع.
٣. أظهرت نتائج الدراسة التحليلية وجود خلل في مجالات الاهتمام التي طرحتها صحف الدراسة في تغطيتها الخبرية لأحداث الانفلات الأمني، حيث كشفت الدراسة عن سيطرة المواد الإخبارية التي تهتم برصد مظاهر الانفلات الأمني وأحداثه أكثر من البحث في أسبابه ونتائجه وآثاره السلبية، مما يعكس قصوراً في الرؤية لدى الصحافة المصرية، ويطرح إشكالية تتعلق بمدى ارتباط ما تقدمه منظومة الصحافة القومية بأجندة تنمية المجتمع والنهوض به في ظل المرحلة الخطيرة الراهنة والتي يأتي في مقدمة مشكلاتها وأزماتها " الانفلات الأمني".

(6) مدرس الإعلام - قسم الصحافة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة.

٤. ابتعدت المعالجة الإخبارية عن معايير الممارسة المهنية، وذلك لعدم اهتمامها بالدقة والموضوعية والإسناد المتوازن، إلى جانب افتقارها للتنوع سواء في المصادر ومجالات الاهتمام لدرجة تحول نشر أخبار وحوادث الانفلات الأمني إلى وظيفة روتينية تؤديها الصحافة يومياً، مما أدى إلى الافتقار إلى الموضوعية والشمول في المعالجة والاعتماد على لغة الإثارة وكسب التعاطف، مما يطرح إشكالية تتعلق بمدى قدرة هذا المضمون على ممارسة دور في مواجهة أحداث الانفلات الأمني في ظل معالجات إخبارية تهتم بالمسئولية الإجتماعية بقدر اهتمامها بالإثارة في المضمون.

٥. أمكن بلورة العديد من العوامل التي رأت الباحثة أنها أثرت وبصورة كبيرة في تشكيل مكونات التغطية الإخبارية لأحداث الانفلات الأمني في صحف الدراسة، حيث ظهر تأثير نمط الملكية ودورية الصدور لصحف الدراسة على المعالجات الإخبارية لأحداث الانفلات الأمني، وكذلك مجالات الاهتمام والأطر الإعلامية التي تم توظيفها في تقديم هذه المعالجات وظهر ذلك واضحاً قبل وبعد خطاب التنحي يوم (١١ فبراير ٢٠١١).

#### توصيات الدراسة:

١. ضرورة إجراء دراسة موسعة حول أطر معالجة الصحافة المصرية ككل ممثلة في كافة اتجاهاتها وأطيافها لأحداث الانفلات الأمني في مصر وذلك بتوسيع عينة الصحف وكذلك العينة الزمنية للدراسة للخروج بنتائج أكثر شمولاً وعمقاً خاصة وأن الظاهرة ما زالت مستمرة حتى الآن وبصورة أكثر قوة.

٢. ضرورة تفعيل دور الصحافة المصرية بوجه عام والمتخصصة تحديداً (صحافة الحوادث والجريمة) في مناقشة أزمة الانفلات الأمني بصورة أكثر عمقاً وشمولية حتى يكون للإعلام دوراً رقابياً على المجتمع وفعالاً في مواجهة مشكلاته.

٣. ضرورة أن تدير الصحافة المصرية بكافة أطيافها حواراً جاداً حول ظاهرة " الانفلات الأمني " والتي تمثل تحدياً يواجهه المجتمع المصري حالياً وربما ستؤثر عليه لسنوات عديدة قادمة ؛ كما ينبغي أن يعتمد هذا الحوار على البيانات والأرقام الحقيقية للمشكلة بالإضافة إلى السعي الحثيث لمواجهة المشكلة وبلورة الحلول حولها.

٤. الابتعاد عن الإثارة في المعالجة والتغطيات الخبرية لأحداث على قدر كبير من الخطورة والأهمية والجدية مثل حوادث الانفلات الأمني، مع الاهتمام بالمعالجات ذات الطبيعة التفسيرية والاستقصائية وتدعيم مكانة مواد الرأي في الصحافة المصرية والاهتمام بالتغطية الشاملة للقضية وعدم التركيز على أولويات اهتمام السلطة السياسية والاقتصادية المسيطرة.

د/ رباب عبد الرحمن هاشم<sup>(٧)</sup>: دور برامج الحوار التلفزيونية (التوك شوز) المقدمة بالقنوات الحكومية

والخاصة فى تشكيل اتجاهات الجمهور المصرى نحو المشاركة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير

تناول هذا البحث دراسة العلاقة بين مشاهدة برامج الحوار التلفزيونية (التوك شوز) المقدمة بالقنوات الحكومية والخاصة ومعارف المبحوثين واتجاهاتهم نحو التطورات السياسية التى شهدتها مصر بعد ثورة يناير، وانعكاسات ذلك على نواياهم السلوكية الخاصة بالمشاركة السياسية مستقبلا. وقد استخدمت الباحثة منهج المسح بالتطبيق على عينة غير احتمالية من جمهور المتعلمين بالقاهرة قوامها ٣٥٠ مبحوثا تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٦٠ عاماً، باستخدام صحيفة الاستقصاء.

وخلصت الدراسة إلى تفوق الإنترنت وبرامج التوك شوز المقدمة بالقنوات الخاصة والفضائيات الإخبارية العربية كمصادر لمعلومات للجمهور المصرى لمتابعة تطورات الأوضاع السياسية بعد ثورة يناير، كما انتهت إلى تفوق برامج الحوار التلفزيونية بالقنوات الخاصة على نظيرتها بالقنوات الحكومية على مستوى إمداد المبحوثين بالمعلومات حول تطورات الأحداث السياسية بعد الثورة، إضافة إلى تفوقها فى تشكيل اتجاهاتهم نحو ذات الأحداث، وهو ما يقر التفوق للواضح للقنوات الخاصة على القنوات الحكومية فى تشكيل رأى العام المصرى تجاه أحداث وتطورات سياسية شديدة الأهمية فى مرحلة تغيير غير مسبوقة.

وانتهت الدراسة أيضاً إلى وجود تغيير إيجابى ملحوظ على مستوى نوايا المشاركة السياسية مستقبلاً لدى المبحوثين فى عينة الدراسة، حيث يعترم أغلب المبحوثين المشاركة الفاعلة فى الحياة السياسية على مستوى أغلب عناصر عملية المشاركة، وذلك فى ضوء الملامح الجديدة للبيئة السياسية المصرية. وفى ضوء النتائج السابقة، تبدو أهمية إعادة النظر فى أداء التلفزيون المصرى عموماً والبرامج الحوارية على وجه الخصوص، فانسحاب تلفزيون الدولة من المنافسة سيكون حتماً على حساب الصالح العام، ويتطلب ذلك ضرورة توافر رؤية شاملة لتطوير أداء التلفزيون المصرى، بحيث تتضمن هذه الرؤية الآليات التشريعية التى تضمن استقلال التلفزيون عن الحكومة باعتباره ملكاً للمجتمع وليس ملكاً للحكومة، وأن يعبر عن كافة القوى السياسية فى المجتمع، وأن يصبح ولاؤه للقيم المهنية التى تقوم على الدقة والتوازن والحياد. ولن تتحقق هذه الرؤية على أرض الواقع إلا من خلال إعادة هيكلة النظام الإدارى والمالى للتلفزيون بالتوازي مع الاستفادة من أنظمة الإعلام الملائمة بالدول الأخرى فى مجال الإعلام المرئى لوضع نظام إعلامى جديد ينعم بالاستقلال والحرية، يسمح بتشكيل مجلس أمناء يضع السياسة العامة للإعلام المرئى والمسموع فى ضوء احتياجات المجتمع، ويضع الكود المهني الذى ينبغى الالتزام به فى العمل اليومي، وآليات المتابعة والتقييم التى تضمن عدم الانحراف عن المسار المهني فى الأداء الإعلامى.

(7) مدرس الإعلام - قسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة حلوان.

د/ محمد علي أبو العلا<sup>(٨)</sup>: اتجاهات الرأي العام نحو قضايا الفساد بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م  
تتمثل مشكلة الدراسة في وضع رؤية لاتجاهات الرأي العام نحو القضايا المتعلقة بالفساد وكذلك مرتكبي هذا الفساد في المجتمع المصري، وقد اعتمد الباحث على العينة العارضة وفقاً لمعايير تحكيمية يضعها الباحث طبقاً لما يراه، لذا قام الباحث بتقسيم الجمهورية وفقاً للتقسيم الجغرافي إلى: الوادي والدلتا، ومنطقة شبه جزيرة سيناء، ومنطقة الصحراء الغربية، ومنطقة الصحراء الشرقية، وتم تطبيق ١٠٠ استمارة استبيان في كل منطقة من مناطق مصر الأربعة بمجموع استمارات قدرت بـ ٤٠٠ استمارة استبيان تم تطبيقها بالتساوي بين المناطق الأربع.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج تتمثل في:

١. ظهر الدور الهام لبرامج التوك شو في تشكيل الرأي العام، حيث استطاعت هذه البرامج أن تشكل اتجاهات الرأي العام.
٢. ظهرت علاقة ايجابية بين أسباب انتشار الجريمة والظواهر الناتجة عن الفساد الاجتماعي وانتشار الجريمة الاجتماعية كنتيجة للفساد الاجتماعي في المجتمع المصري بشكل عام.
٣. وجود علاقة بين إفساد السياسة والفساد السياسي والاحتكار في بعض المجالات الاقتصادية والصناعية حيث تبين احتكار المسؤولين في السلطة للاقتصاد في مصر وتحكمهم في الاقتصاد المصري بشكل عام.
٤. أوضحت الدراسة ان تولى المسؤولين للسلطة هي أحد أسباب الفساد سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإعلامي.

#### توصيات الدراسة

١. الفصل ما بين تولى المناصب السياسية وتحقيق مصالح شخصية نتيجة لاعتلاء السلطة وعدم ممارسة المسؤولين لأي نشاط اقتصادي .
٢. محاربة الفساد في كافة المجالات عن طريق وجود أجهزة رقابية لمحاسبة المفسدين.
٣. الاهتمام بالعملية التعليمية ورفع مستوى التعليم في مصر لأن التعليم هو أساسى محاربة كل فساد.
٤. إقرار مبدأ النزاهة والشفافية لكل فرد في المجتمع المصري.
٥. ابداء حرية الرأي بكل ديمقراطية دون خوف والتعبير عن الآراء بمختلف طوائفها واتجاهاتها.
٦. القضاء على نظام احتكار الأنشطة الاقتصادية في المجتمع وعدم إقرارها في أيدي قلة من أفراد المجتمع دون الأخرى ومحاسبة من يرتكب جريمة الاحتكار.

---

(8) مدرس الإعلام - قسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة كفر الشيخ.